

Distr.: General  
5 December 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية\*

المقرر: السيد بورغ تسين تام (سنغافورة)

أولا - مقدمة

١ - أقرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٧ من جدول الأعمال (انظر A/69/466، الفقرة ٢). وقد اتخذت إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين الحادية والثلاثين والخامسة والثلاثين المعقودتين في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/69/SR.31 و ٣٥).

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.2/69/L.42 و A/C.2/69/L.48

٢ - في الجلسة ٣١ المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "النظام المالي الدولي والتنمية" (A/C.2/69/L.42)، فيما يلي نصه:

\* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في أربعة أجزاء تحت الرمز A/69/466 و Add.1-3.



الرجاء إعادة استعمال الورق



”إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“، وإلى قراراتها ٢٤١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٥/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٣/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٩٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٠١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

”وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بآء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ التنفيذية“)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)،

”وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

”وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية،

”وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والمناسبة الخاصة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقتيهما الختاميتين،

”وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“،

”وإذ تنوه بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي،

”وإذ تشير إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة الثانية عملا بالقرار ١٩٧/٦٧ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من أجل مناقشة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية واستطلاع الإمكانيات المتاحة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٧٩/٦٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ المتعلق بطرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥،

”وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا، وإذ تسلّم في هذا السياق بضرورة أن تدعم المؤسسات المالية الدولية، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا،

”وإذ تشدد على ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل النصف والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتعميم الخدمات المالية ودعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بحشد جميع مصادر تمويل التنمية بشكل متسق،

” ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام؛

” ٢ - تسلم بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، وتكرر تأكيد أهمية كفالة أن تكون هذه النظم منفتحة منصفة شاملة للجميع لكي تكمل الجهود الوطنية المبذولة لضمان التنمية المستدامة بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي منصف يتسم بالاطراد والتوازن ويشمل الجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

” ٣ - تكرر تأكيد ضرورة التصرف بحسم في التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي لكفالة تحقيق نمو متوازن مطرد على الصعيد العالمي شامل للجميع يتسم بالإنصاف تتوافر في ظلّه عمالة كاملة منتجة وفرص عمل جيدة، وتكرر أيضا تأكيد ضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من شتى المصادر واستخدام التمويل استخداما فعالا من أجل النهوض بالعمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛

” ٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند الفرعي المعنون ”النظام المالي الدولي والتنمية“ في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“؛

” ٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يعده بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية“.

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها الخامسة والثلاثين، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار بعنوان ”النظام المالي الدولي والتنمية“ (A/C.2/69/L.48)، الذي قدمه نائب رئيس اللجنة، السيد طارق إزران (المغرب)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.42.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة بناء على اقتراح من الرئيس، على عدم تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار A/C.2/69/L.48.

- ٥ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/69/L.48 لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٦ - وفي الجلسة ٣٥ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/69/L.48 (انظر الفقرة ٨).
- ٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/69/L.48، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/69/L.42 بسحبه.

### ثالثا - توصية اللجنة الثانية

- ٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، وإلى قراراتها ٢٤١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٥/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٣/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٩٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٠١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١)</sup> وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بقاء المؤرخ

٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتهري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup>

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتهري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٣)</sup> وجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٤)</sup> وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٥)</sup> وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (“خطة جوهانسبرغ التنفيذية”)<sup>(٦)</sup>، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)<sup>(٧)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري<sup>(٨)</sup> الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية<sup>(٩)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية والمناسبة الخاصة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

لمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووثيقتيها الختاميتين<sup>(١٠)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة “المستقبل الذي نصبو إليه”<sup>(١١)</sup>،

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار D/١٩-٢، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(١٠) القرار ١/٦٥ والقرار ٦/٦٨.

(١١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تنوه بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي<sup>(٢)</sup>،

وإذ تشير إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة الثانية عملاً بالقرار ١٩٧/٦٧ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من أجل مناقشة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية واستطلاع الإمكانيات المتاحة لاستعادة الثقة والنمو الاقتصادي،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٧٩/٦٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ المتعلق بطرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وبرنامج عمل العقد ٢٠٢٠-٢٠١١ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٣)</sup>، وإذ تسلّم في هذا السياق بضرورة أن تدعم المؤسسات المالية الدولية، وفقاً للولاية المنوطة بكل منها، الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نمواً،

وإذ تشدد على ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتعميم الخدمات المالية ودعم الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بحشد جميع مصادر تمويل التنمية بشكل متنسق،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٤)</sup>؛

٢ - تسلّم بضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لتعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها، وتكرر تأكيد أهمية كفالة أن تكون هذه النظم منفتحة منصفة شاملة للجميع لكي تكمل الجهود الوطنية المبذولة لضمان التنمية المستدامة بما في ذلك تحقيق نمو اقتصادي قوي منصف يتسم بالاطراد والتوازن ويشمل الجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(١٢) A/64/884.

(١٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٤) A/69/188.

٣ - تكرر تأكيد ضرورة التصرف بحسم في التصدي للتحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي لكفالة تحقيق نمو متوازن مطرد على الصعيد العالمي شامل للجميع يتسم بالإنصاف تتوافر في ظلّه عمالة كاملة منتجة وفرص عمل جيدة، وتكرر أيضا تأكيد ضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من شتى المصادر واستخدام التمويل استخداما فعالا من أجل النهوض بالعمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية" في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يعده بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية.